

## وباء آخر أخطر من كورونا يضرب الجيش الأبيض في مصر

الطواقم الطبية تواجه الفيروس دون ضمانات وتحذر من انهيار تام للنظام الصحي



في قلب الحرب على الوباء



على الوزارة أن تساعدنا لأن نعرفنا

الحكومة منذ عامين لرعاية ضحايا العمليات الإرهابية من رجال الجيش والشرطة.

وينص قانون تأسيس الصندوق في بنده الأول على إمكانية إضافة الحكومة لأخرين، وتمت المطالبة بضم شهداء كورونا من الأطباء على اعتبار أنهم في ميدان معركة ويستحقون الدعم. وتجاوز الأمر تجاهل طلب تعويض أسر هؤلاء إلى تجاهل آخر بإمداد النقابة بقاعدة البيانات الدقيقة عن المصابين والمرضى من الأطقم الطبية لصراف إعلانات تلك الأسر من صندوق اتحاد المهن الطبية بقيمة 20 ألف جنيه للمصاب و50 ألفاً للشهيد (حوالي من 1150 إلى 3100 دولار)، وتوقع أن تصبح مصر ضمن الدول الأعلى في الإصابات بين الأطقم الطبية.

ورغم أن النقابة تفقد لقوة التصعيد والفعل، إلا أنها ما زالت تحاول أن تحتفظ بالكلمة، ربما تغيرت لهجتها كثيرا وفقدت بوصلتها، ورجل الشارع الذي بات يحفظ وجه وزير الصحة لا يتذكر وجه نقب الأطباء حسين خيري المخفي في الأزمة، فإن صدى الكلمة إما أن يثبت حال أخفقت الوزارة في إدارة الأزمة أو يزول حال ثبت العكس وتمكنت من السيطرة على الجائحة.



واجبنا إنقاذ المصريين

ويتفق أمين صندوق نقابة الأطباء مع رأي السيد، قائلا "لا أعتقد أن تهميش النقابة يتم لخلفية سياسية لبعض أعضاء مجلسها، نحن حرصنا على أن نحدد النقابة عن أي معارك، ولم ندخل في صدامات سوى للمطالبة بحقوق أعضاء المهنة، كما أن النقابة ظلت لعقود تحت قيادة وجوه محسوبة على النظام القديم ولم يكن يعود ذلك بأي نفع على الأطباء". ومهما كانت إجابة السؤال المعلق حول الوضع إذا كان للنقابة مجلس ينال رضا الحكومة وفرصة للتعاون بينهما، فإن الوضع الحالي من اللائحة على خلفية قضايا التسييس أفقد النقابة الكثير مما كان يمكن أن تفعله، وجعل استنساخها تطلق في الهواء دون أن تصيب الهدف.

تقف النقابة لتراقب ما يحدث في المستشفيات، ولا يبرز دورها في الوباء سوى كمصدر وحيد للإعلان عن أعداد الإصابات والوفيات بين الطواقم الطبية، بعد أن تحصيه بصورة ودية من الزملاء في مستشفيات العزل ومجهودات النقابات الفرعية، أما الوزارة التي تملك السجل الكامل ببيانات الإصابات فلا تشاركه مع النقابة. وقدمت النقابة مقترحا بضم الشهداء من الأطباء إلى صندوق رعاية أسر الشهداء الذي أسسته

زيادة الأعداد اليومية للإصابات، وتحاشي تعطيل عدد أكبر من الأطباء عن العمل، إذا أجريت لهم المسحات وظهرت إيجابية.

بحسب عضو مجلس النقابة، يعكس المنطق الحكومي غير المعلن أنه لا منطقي في إدارة الأزمة، إذ يهدد بزيادة الإصابات بين صفوف الأطباء ما يجعل بالعجز في العنصر البشري في مواجهة الوباء، كما أنه يحول الأطباء إلى بؤرة لنشر المرض بتعاملهم مع مرضى آخرين ممن يعانون من أمراض بالأساس، أي يجعلهم من الفئات المعرضة أكثر للخطر. ولا تشق الحكومة من جهتها، وهي تحاول تصدير تلميحات للجمهور، في مساعدة النقابة لها لتحقيق المبدأ ذاته، إذا صارتها بالموقف ككل وشاركتها أفكارها وثلقت اقتراحاتها في غرف عمليات بعيدة عن ضجيج الإعلام.

ودعمت التجربة التي تبناها أعضاء النقابة في انتقاد أداء الحكومة في التعامل مع الجائحة، رؤية وزارة الصحة التي تتبنى شعار "لا صوت يعلو فوق صوت المعركة، ولا يمكن أن تشرك في إدارة المعركة من لا يتقون في حكمتها". ويشير أستاذ العلوم السياسية بالجامعة الأمريكية في القاهرة مصطفى كامل السيد إلى أن الأزمة أكبر من كورونا ومجلس نقابة الأطباء الحالي، قائلا "الحكومات المصرية منذ عقود طويلة لديها أزمة ثقة وتواصل مع المؤسسات المدنية، ولم تخرج الحكومة الحالية عن المعهود، حتى أن الأزمة الحالية الأطباء قاعدة لمواجهة فيها".

ولفت إلى أن الاستبشار المبني بتعامل الحكومة مع الجائحة والذي خلق حالة من الرضا الشعبي عن أدائها تراجع مع زيادة الإصابات والوفيات وتوجه الحكومة لتعايش مع كورونا، لذا فالرهان على إمكانية أن يصلح الفيروس ما فسد بين الحكومة والنقابات لم يعد واردا.

يواجه الطاقم الطبي في العالم خطر الموت في محاربه وباء كورونا، وفي مصر يهدد الفيروس العاملين في القطاع الصحي لعدم وجود ضمانات ما جعل نقاباتهم تتدخل لحمايتهم، ومطالبة وزارة الصحة بإقحام من توفي منهم في صندوق الشهداء وتوفير المستلزمات الطبية وفرض حظر تجوال شامل للسيطرة على الوباء.

القبول بحلول وسط، حسب الطقس مع كل أزمة، أما الآن فقواعد المروغة تغيرت، ويات الانسحاب من مواجهة الفيروس خيانة لا تقع النقابة فيها.

بدأ كورونا فرصة سانحة لوزارة الصحة لبسط نفوذها دون منازع بين القرارات الحكومية والأطباء الذين وجدوا أنفسهم مضطرين للمثول لها وتجاهل نقاباتهم، وإلا سيلاحقهم عار الانسحاب من أرض المعركة، ولم تعد لها سلطة أو قدرة على تجاوز الخطوط الحمراء.

وأعلنت النقابة مبكرا رفضها بروتوكول لعلاج الأطباء من كورونا بحرم بموجبيه المخالطون للحالات الإيجابية من إجراء فحص للفيروس ما لم تظهر عليهم الأعراض الحقيقية، وعلق المستشفيات التي تظهر فيها حالات كثيرة ليومين فقط لحين تعميمها ثم استئناف العمل.

وبسبب هذا الإجراء البطيء توفي أحد الأطباء الأحد الماضي، فضخت الدماء في عروق النقابة، وعادت إلى سيرتها المسيسة، فقد خرجت الأزمة عن نطاقها الطبي إلى المجال السياسي وتحولت إلى خنجر يطعن في ظهر وزارة الصحة. وحذرت النقابة من البروتوكول المعتمد، فوفقا لتقديرها العلمي قد يرفع عدد الإصابات بين الأطقم الطبية ويحول المستشفيات إلى بؤر لنشر الوباء، وأرسلت مناشدات لتغييره.

وفي واحدة من الأزمات التي طفت على السطح بين أطباء الدفعة الأخيرة لخريجي كليات الطب ووزارة الصحة حول التعيين في المستشفيات الحكومية، وبين رغبة الخريجين اتباع النظام القديم، والوزارة التي تريد تطبيق نظام حديث، لم تنص النقابة المشهد كالمعتاد.

قامت النقابة بدور أقرب إلى الوسيط وليس المفاوضات القوي، وصحيح أنها تبنت مطالب الشباب الخريجين وانتقدت الحكومة في تلبية مطالبهم وإهدار طاقة نحو سبعة آلاف طبيب وطبيبة يمكن أن يوظفوا لمواجهة كورونا، لكن المفاوضات من قبل المسؤولين كانت تجري مع ممثلي الطلاب مباشرة، والنقابة محض ساحة تظاهر فيها شباب الأطباء ورفعا مطالبهم حتى أعلنت الوزارة أخيرا عن استجابة فضفاضة لرغباتهم.



جيدا وزارة الصحة، وانتقل الجدل من النطاق الطبي والإنساني، حتى أخذ مناهج سياسية عدة. وأفقد التسييس النقابة قوتها المهددة ووضعها في خانة التهميش بعدما أضحت الكلمة العليا لوزارة

الصحة في القرارات المتعلقة بإدارة أزمة كورونا، بالتالي فقدت النقابة وبقوتها الغعالة بإعلان الإضراب، مع علمنا أن مجرد التلويح به في ظل جائحة قاتلة يعني الانتحار، ووضع أعضائها في مواجهة غضب عارم، لذا ليس أمامها سوى التماس والانتقاد اللفظي وترقب ما يمكن أن تسفر عنه قرارات الحكومة.

وعلى عكس المتوقع، لم تسجل نقابة الأطباء في مصر تأثيرا يذكر خلال جائحة كورونا، مع أنها المعنية الأولى بالوباء مع اصطفا أعضاءها في الخطوط الأمامية لمواجهة الوباء، لكن هذا الصمت لم يدم طويلا، حيث تحركت النقابة خلال الأيام الماضية، كأنها تريد أن توجي بحضورها في مكافحة كورونا من خلال استرداد مقعدها في الدفاع عن أعضائها.

واحتفلت النقابة بغيانها وسط التجاهل المستمر لطلبها، ما أفقدها تأثيرها الذي تسبب في أزمات بنكهة سياسية خرجت من أروقة المستشفيات كجماعة خدمية، وأصبح لها صدى واسع في الشارع، فيما الحكومة تنصهر المشهد منمثلة في وزارة الصحة من خلال بيان يومي يعلن أرقام المصابين والوفيات في ظل ترقب جماهيري واهتمام بالغ بما يوصف بـ"الجيش الأبيض"، في إشارة إلى الطاقم الطبي.

فقدت النقابة أدائها في الضغط، بداية من الإعلان عن احتجاج ما، ثم اعتصام ما، وصولا إلى تنفيذ مطالبها أو

رحاب عليوة  
كاتبة مصرية

القاهرة - حذرت نقابة الأطباء المصريين الإثنين من انهيار تام للنظام الصحي في البلاد، وانهت وزارة الصحة بالتعاقب في حماية العاملين في مجال الرعاية الصحية من فيروس كورونا، بعد أن تسبب الوباء في وفاة 19 طبيبا وإصابة أكثر من 350 آخرين. وأخرج الموقف الصارم للنقابة أزمتها المكتومة مع وزارة الصحة إلى العلن، وانقسم الأطباء إلى فريقين. أحدهما وقف في صف النقابة المنوط بها الحماية المعنوية وتوفير الخدمات المادية، والآخر انحاز إلى وزارة الصحة التي تبذل جهدا كبيرا لاحتواء المرض. وتحولت الأزمة إلى كرة لذهب، كل طرف يحاول الدفع بها بعيدا عنه، حتى استعادت رواسب كثيرة من الماضي، اعتقد كثيرون أن الأوضاع الجديدة في مصر تجاوزتها.

لعبت نقابة الأطباء في مصر دورا مهما كحائط صد أمام كل مهادنة تظهر مع الحكومة، بخلاف غالبية النقابات التي ارتاحت للتفاهات مع الحكومات وما تحققت من مكاسب. وعلى مدار سنوات دخلت النقابة في معارك عدة مع حكومات متباعدة على وقع أزمات تخص المهنة ومتاربع قوانين مثيرة، ما جعلها تحتفظ بخط سياسي معارض له باع طويل في العمل العام، جراء خضوعها لفترات طويلة لهيمنة جماعة الإخوان. ورغم رحيل الجماعة عن المشهد السياسي، إلا أن بصماتها لا تزال مستمرة وتظهر على المحطات الرئيسية. وأرجع بعض المراقبين الأزمة الأخيرة بين الطرفين إلى نشاط بعض خلايا الإخوان النائمة لإسراج الحكومة التي رفعت من شأن الأطباء وجعلتهم بمثابة جيش آخر، واتهامها بالعجز في الدفاع عنهم، وتجاهل تضحياتهم.

ويشهد الشارع المصري حاليا جدلا واسعا بين دور الطاقم الطبي وواجبهم في الوقوف بالصفوف الأولى في معركة كورونا دون انتقاص مقابل، وبين تضحياتهم التي لا تقدرها جيدا وزارة الصحة، وانتقل الجدل من النطاق الطبي والإنساني، حتى أخذ مناهج سياسية عدة. وأفقد التسييس النقابة قوتها المهددة ووضعها في خانة التهميش بعدما أضحت الكلمة العليا لوزارة

الصحة في القرارات المتعلقة بإدارة أزمة كورونا، بالتالي فقدت النقابة وبقوتها الغعالة بإعلان الإضراب، مع علمنا أن مجرد التلويح به في ظل جائحة قاتلة يعني الانتحار، ووضع أعضائها في مواجهة غضب عارم، لذا ليس أمامها سوى التماس والانتقاد اللفظي وترقب ما يمكن أن تسفر عنه قرارات الحكومة.

وعلى عكس المتوقع، لم تسجل نقابة الأطباء في مصر تأثيرا يذكر خلال جائحة كورونا، مع أنها المعنية الأولى بالوباء مع اصطفا أعضاءها في الخطوط الأمامية لمواجهة الوباء، لكن هذا الصمت لم يدم طويلا، حيث تحركت النقابة خلال الأيام الماضية، كأنها تريد أن توجي بحضورها في مكافحة كورونا من خلال استرداد مقعدها في الدفاع عن أعضائها.

واحتفلت النقابة بغيانها وسط التجاهل المستمر لطلبها، ما أفقدها تأثيرها الذي تسبب في أزمات بنكهة سياسية خرجت من أروقة المستشفيات كجماعة خدمية، وأصبح لها صدى واسع في الشارع، فيما الحكومة تنصهر المشهد منمثلة في وزارة الصحة من خلال بيان يومي يعلن أرقام المصابين والوفيات في ظل ترقب جماهيري واهتمام بالغ بما يوصف بـ"الجيش الأبيض"، في إشارة إلى الطاقم الطبي.

قواعد للمروغة

## نقابة الأطباء المصريين

تتهم وزارة الصحة بالتعاقب في حماية العاملين في مجال الرعاية الصحية من فيروس كورونا وتوفير ظروف العمل المناسبة

## ثقة مفقودة

يقول أمين الصندوق في نقابة الأطباء المصرية، وأمين صندوق اتحاد المهن الطبية، محمد عبد الحميد لـ"العرب"، "لا يوجد تعاون بين نقابة الأطباء ووزارة الصحة أو تنسيق على أي مستوى، النقابة طالبت دون جدوى بتوفير المستلزمات الطبية لمواجهة الوباء وإلغاء بروتوكول العلاج للأطباء، واقترحت فرض حظر تجوال شامل للسيطرة على الوباء".

وأضاف أن الحكومة تستند في تصرفها صوب عدم التوسع في إجراء المسحات للأطباء على حجة توفير النفقات، وعدم

